المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

10/05/2012

يوم دراسي حول «الجرائم الإرهابية وحقوق الإنسان»

10394/12

تعقد المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، يوما دراسيا حول «الجرائم الإرهابية وحقوق الإنسان»، وذلك يوم 15 ماي 2013 بفندق كولدن فرح بالدار البيضاء حسب البرنامج التالي:

9:00 استقبال المشاركين - حفل شاي
9:30 الجلسة الافتتاحية :
- كلمة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
- كلمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- كلمة المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان
- كلمة الجمعية المغربية لضحايا الإرهاب
- كلمة مؤسسة فريدريك ايبرت
10:00 رئيس الجلسة: ذ. امحمد كرين
10:00-10:20 ذ. محمد مصطفى الريسوني: الإرهاب عدو الإنسانية
10:20-10:40 عبد الرحيم الجامعي : الجريمة الإرهابية وحقوق الإنسان
10:40-11:00 د.احمد الحمداوي: الدوافع النفسية للأعمال الإرهابية
11:00-11:20 تعقيب د. لحبيب المالكي، طبيب شرعي بفرنسا،
11:20-11:40 ذ. احمد العبادي : تفكيك مقولات الإرهاب
11:40-12:00ذ. ميمون اشرقي : الإرهاب في القانون الدولي
12:00-12:20 تعقيب : ذ. يوسف البحيري
12:20-12:40 د. مصطفى الحنفي : الاصولية والإرهاب
12:40 - 13:00ذ. محمد رقوش : مقاربات لتعديل قانون مكافحة الإرهاب
13:30 غذاء
15:00 د. محمد أوجار : مضاعفات الإرهاب على الحكامة والاقتصاد
15:30 مائدة مستديرة : رئاسة ذ. محمد الصبار : «دور المجتمع المدني لمناهضة الإرهاب»
- ذة. سعاد البكدوري - ذة. خديجة الكور - ذ. محمد السكتاوي
- ذ. مسعود بوعيش - ذ. لحبيب بلكوش - ذ. أمين السعدي
17:00 تلاوة التقرير الختامي والتوصيات
حفل شاي
المقرران : - ذ. عبد اللطيف شهبون - ذ. محمد الشاط

استعراض تجربة المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان في أوساط المقاولات

6928/3

استعرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأربعاء، بجنيف تجربته في مجال حماية والدفاع عن حقوق الإنسان في أوساط المقاولات وذلك على هامش الدورة الـ 26 للجنة الدولية للتنسيق بين المجالس الوطنية لحقوق الإنسان المنعقدة من 6 الى 8 مايو.

وأوضحت نبيلة التبر المديرة التنفيذية للمجلس بجهة الدار البيضاء سطات أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي يتوفر على صلاحيات موسعة، ادرج قضايا حقوق الإنسان داخل المقاولات ضمن برنامج عمله، مشيرة إلى الخطوات المتخذة من اجل تطوير مسؤولية المقاولات في المجال وتحديد دور المؤسسة الوطنية المكلفة بحقوق الإنسان في مراقبة وتتبع والنهوض بحقوق الإنسان داخل المقاولات سواء العامة أو الخاصة.

وأضافت التبر التي كانت تتحدث خلال جلسة منظمة بمبادرة من الشبكة الإفريقية للمجالس الوطنية لحقوق الإنسان، أن مسلسل التفكير في مسؤولية المقاولات انطلق في فبراير 2008 إثر ندوة عقدت بدعم من الجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ثم واصل المجلس الوطني لحقوق الانسان توسيع النقاش حول هذه القضايا حيث أشرك الاتحاد العام لمقاولات المغرب في فبراير 2013 في ندوة وطنية حول محور «حقوق الإنسان والمقاولات بالمغرب» بمشاركة كل الأطراف المعنيين بالموضوع.

وأشارت الى أن هذا اللقاء شكل مناسبة لتحديد محاور التعاون في أفق بلورة مخطط عمل متشاور بشأنه وملائم للمعايير الدولية وللممارسات الوطنية الجيدة.

ويتكون الوفد المغربي في هذا الاجتماع بالخصوص من البيرساسون المستشار لدى رئاسة المجلس وحميد بنحدو المكلف بإدارة العلاقات الخارجية وغزلان القباج المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، ونبيلة التبر المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعرض تجربته بجنيف

3/4802

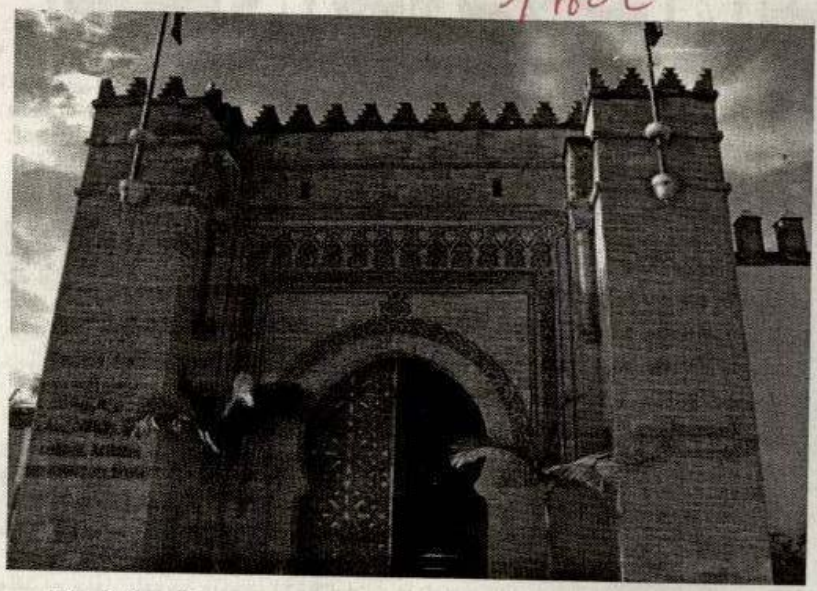

استعرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول أمس بجنيف تجربته في مجال حماية والدفاع عن حقوق الإنسان في أوساط المقاولات وذلك على هامش الدورة ال 26 للجنة الدولية للتنسيق بين المجالس الوطنية لحقوق الإنسان المنعقدة من 6 الى 8 مايو.

وأوضحت نبيلة التبر المديرة التنفيذية للمجلس بجهة الدار البيضاء سطات أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي يتوفر على صلاحيات موسعة، أدرج قضايا حقوق الإنسان داخل المقاولات ضمن برنامج عمله، مشيرة إلى الخطوات المتخذة من أجل تطوير مسؤولية المقاولات في المجال وتحديد دور المؤسسة الوطنية المكلفة بحقوق الإنسان في مراقبة وتتبع والنهوض بحقوق الإنسان داخل المقاولات سواء العامة أو الخاصة.

وأضافت التبر التي كانت تتحدث خلال جلسة منظمة بمبادرة من الشبكة الافريقية للمجالس الوطنية لحقوق الإنسان أن مسلسل التفكير في مسؤولية المقاولات انطلق في فبراير 2008 إثر ندوة عقدت بدعم من الجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ثم واصل المجلس الوطني لحقوق الانسان توسيع النقاش حول هذه القضايا حيث أشرك الاتحاد العام لمقاولات المغرب في فبراير 2013 في ندوة وطنية حول محور «حقوق الإنسان والمقاولات بالمغرب» بمشاركة كل الاطراف المعنيين بالموضوع.

وأشارت الى أن هذا اللقاء شكل مناسبة لتحديد محاور التعاون في أفق بلورة مخطط عمل متشاور بشأنه وملائم للمعايير الدولية وللممارسات الوطنية الجيدة.

ويتكون الوفد المغربي في هذا الاجتماع بالخصوص من السيدين ألبير ساسون المستشار لدى رئاسة المجلس وحميد بنحدو المكلف بإدارة العلاقات الخارجية والسيدتين غزلان القباج المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، ونبيلة التبر المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات.

مجلس اليزمي يستعرض تجربته الحقوقية في جنيف

2957/13

استعرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول أمس الأربعاء بجنيف تجربته في مجال حماية والدفاع عن حقوق الإنسان في أوساط المقاولات وذلك على هامش الدورة الـ26 للجنة الدولية للتنسيق بين المجالس الوطنية لحقوق الإنسان المنعقدة من 6 إلى 8 ماي.

وأوضحت نبيلة التبر المديرة التنفيذية للمجلس بجهة الدار البيضاء سطات أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي يتوفر على صلاحيات موسعة، أدرج قضايا حقوق الإنسان داخل المقاولات ضمن برنامج عمله، مشيرة إلى الخطوات المتخذة من أجل تطوير مسؤولية المقاولات في المجال وتحديد دور المؤسسة الوطنية المكلفة بحقوق الإنسان في مراقبة وتتبع والنهوض بحقوق الإنسان داخل المقاولات سواء العامة أو الخاصة.

وأضافت التبر التي كانت تتحدث خلال جلسة منظمة بمبادرة من الشبكة الافريقية للمجالس الوطنية لحقوق الإنسان أن مسلسل التفكير في مسؤولية المقاولات انطلق في فبر اير 2008 إثر ندوة عقدت بدعم من الجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ثم واصل المجلس الوطني لحقوق الانسان توسيع النقاش حول هذه القضايا حيث اشرك الاتحاد العام لمقاولات المغرب في فبراير 2013 في ندوة وطنية حول محور "حقوق الإنسان والمقاولات بالمغرب" بمشاركة كل الاطراف المعنيين بالموضوع.

وأشارت الى أن هذا اللقاء شكل مناسبة لتحديد محاور التعاون في أفق بلورة مخطط عمل متشاور بشأنه وملائم للمعايير الدولية وللممارسات الوطنية الجيدة.

ويتكون الوفد المغربي في هذا الاجتماع بالخصوص من البير ساسون المستشار لدى رئاسة المجلس وحميد بنحدو المكلف بإدارة العلاقات الخارجية وغزلان القباج المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، ونبيلة التبر المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعرض بجنيف تجربته في مجال النهوض بحقوق الإنسان في أوساط المقاولات

3/5483

■ جنيف (و م ع)- استعرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الأربعاء، بجنيف، تجربته في مجال حماية والدفاع عن حقوق الإنسان في أوساط المقاولات، على هامش الدورة 26 للجنة الدولية للتنسيق بين المجالس الوطنية لحقوق الإنسان المنعقدة من 6 إلى 8 ماي.

وأوضحت نبيلة التبر، المديرة التنفيذية للمجلس بجهة الدار البيضاء سطات، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يتوفر على صلاحيات موسعة، أدرج قضايا حقوق الإنسان داخل المقاولات ضمن برنامج عمله، مشيرة إلى الخطوات المتخذة من أجل تطوير مسؤولية المقاولات في المجال وتحديد دور المؤسسة الوطنية المكلفة بحقوق الإنسان في مراقبة وتتبع والنهوض بحقوق الإنسان داخل المقاولات سواء العامة أو الخاصة.

وأضافت التبر، التي كانت تتحدث خلال جلسة منظمة بمبادرة من الشبكة الإفريقية للمجالس الوطنية لحقوق الإنسان، أن مسلسل التفكير في مسؤولية المقاولات، انطلق في فبراير 2008، إثر ندوة عقدت بدعم من الجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرانكفونية. ثم واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان توسيع النقاش حول هذه القضايا، حيث اشرك الاتحاد العام لمقاولات المغرب في فبراير 2013 في ندوة وطنية حول محور "حقوق الإنسان والمقاولات بالمغرب"، بمشاركة كل الأطراف المعنيين بالموضوع.

وأشارت إلى أن هذا اللقاء شكل مناسبة لتحديد محاور التعاون، في افق بلورة مخطط عمل متشاور بشأنه وملائم للمعايير الدولية وللممارسات الوطنية الجيدة ●

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستعرض بجنيف تجربته في مجال النهوض بحقوق الإنسان في أوساط المقاولات

2/145 79

استعرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الأربعاء بجنيف تجربته في مجال حماية والدفاع عن حقوق الإنسان في أوساط المقاولات وذلك على هامش الدورة ال 26للجنة الدولية للتنسيق بين المجالس الوطنية لحقوق الإنسان المنعقدة من 6الى 8مايو.

وأوضحت نبيلة التبر المديرة التنفيذية للمجلس بجهة الدار البيضاء سطات أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي يتوفر على صلاحيات موسعة ?أدرج قضايا حقوق الإنسان داخل المقاولات ضمن برنامج عمله ?مشيرة إلى الخطوات المتخذة من أجل تطوير مسؤولية المقاولات في المجال وتحديد دور المؤسسة الوطنية المكلفة بحقوق الإنسان في مراقبة وتتبع والنهوض بحقوق الإنسان داخل المقاولات سواء العامة أو الخاصة.

وأضافت التبر التي كانت تتحدث خلال جلسة منظمة بمبادرة من الشبكة الافريقية للمجالس الوطنية لحقوق الإنسان أن مسلسل التفكير في مسؤولية المقاولات انطلق في فبراير 2008إثر ندوة عقدت بدعم من الجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية للدفاع عن حقوق الانسان والمنظمة الدولية للفرانكفونية ?ثم واصل المجلس الوطني لحقوق الانسان توسيع النقاش حول هذه القضايا حيث أشرك الاتحاد العام لمقاولات المغرب في فبراير 2013في ندوة وطنية حول محور "حقوق الإنسان والمقاولات بالمغرب" بمشاركة كل الاطراف المعنيين بالموضوع.

وأشارت الى أن هذا اللقاء شكل مناسبة لتحديد محاور التعاون في أفق بلورة مخطط عمل متشاور بشأنه وملائم للمعايير الدولية وللممارسات الوطنية الجيدة.

ويتكون الوفد المغربي في هذا الاجتماع بالخصوص من السيدين البير ساسون المستشار لدى رئاسة المجلس وحميد بنحدو المكلف بإدارة العلاقات الخارجية والسيدتين غزلان القباج المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة ?ونبيلة التبر المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات.

العيون

5/9397

■ تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون - السمارة، ورشة تدريبية في مجال حقوق الإنسان بتنسيق مع معهد جنيف لحقوق الإنسان، في الفترة الممتدة ما بين 6 و 10 ماي الجاري، وذلك بأحد فنادق العيون، بمشاركة مهتمين بالشأن الحقوقي من السودان ولبنان والجزائر إلى جانب فاعلين حقوقيين وجمعويين وإعلاميين وأطر إدارية تمثل مؤسسات عمومية. وتدخل هذه الدورة التدريبية التي انطلقت أشغالها صباح الاثنين الماضي في إطار تنفيذ برنامج اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان والمساهمة في تقوية قدرات المصالح العمومية والجمعيات المعنية والفعاليات المحلية، عن طريق التكوين والتكوين المستمر.

حميد بوفوس

8 ماي أو مغرب الأضداد

المصطفى سنكي
الجمعة 10 ماي 2013 – 10:54

لتسويق الوهم تاريخ:

"لا أريد أن أكيفكم"، عبارة/مَعلمة في خطاب الملك الراحل الحسن الثاني يوم 8 ماي 1990، وهو يعلن عن تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، بعد أن حصر محددات معتقل الرأي، حيث اعتبر أن الذي لا "يعتنق" الملكية نظاما سياسيا، والإسلام دينا، والوحدة الترابية لا يصنف معتقلا سياسيا. مجلس استشاري جاء تأسيسه في سياق ضغط الهيئات الحقوقية الدولية من جهة، وفي سياق تنامي الوعي المجتمعي من جهة ثانية؛ تأسيس سعى النظام من خلاله لتزيين صورته في الخارج وتأكيد مركزيته في المشهد السياسي باحتكار المبادرات.

أما على المستوى العملي، فالمجلس المحدث بمقتضى الظهير رقم 1.90.12 الصادر في 24 من رمضان1410هـ الموافق لـ: 20 أبريل 1990م، يشتغل تحت إمرة الملك مباشرة، يعين أعضاءه، يصادق على جدول أعماله. عوامل تطرح وبقوة سؤال الجدوى والاستقلالية. بمعنى أدق، ما الجهة أو الجهات المطلوب مراقبة مدى احترامها لحقوق الانسان؟ ما الجهة أو الجهات التي تخرق أو يمكن أن تخرق حقوق العباد؟ وإذا كانت السلطة ومؤسسات الدولة عموما هي التي يشار لها بالاتهام، فهل يستقيم أن تنصب نفسها خصما وحكما؟ وما المنتظر من هيئة نظامية المنشإ والتكوين والاشتغال؟ لذلك، لا يعدو قرار تأسيس المجلس أن يكون التفافا على الشأن الحقوقي ليقفز النظام بطبيعته التنفيذية ورهن مؤسسات الدولة لتعليماته من موقع المتهم المباشر بانتهاك حقوق الانسان وتسخير أجهزة الدولة قضاء وإعلاما لتصفية حساباته مع المعارضين السياسيين إلى موقع المنافح عن حقوق الانسان والساهر عن احترامها؟ وما أبلغ قول أبي الطيب المتنبي: "فيك الخصام وأنت الخصم والحكم".

وسيرا على نفس النهج الاحتوائي، تم تحديث المجلس سنة 2001، انسجاما مع شعار "المفهوم الجديد للسلطة" دون تغيير جوهري في اختصاصاته، ليضطلع .كما كان سنة 1990 . بوظيفته التبريرية لما تقترفه الماكينة المخزنية من انتهاك لحقوق الانسان سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية. وهو ذات النهج أو الوظيفة التي يمارسها المجلس الذي تم "تطويره" بما ينسجم ومتغيرات الربيع العربي واختير له "المجلس الوطني لحقوق الانسان" اسما، وظل يشتغل بنفس السقف والمقصد، حيث سُجل غيابه أو تغييبه في أكثر اللحظات سخونة: ملف ضحايا 20 فبراير نموذجا.

مجلس لم يقوَ منذ 23 سنة من التأسيس على وضع حد لانتهاك حقوق الانسان، ولم يفِ بما برر به الراحل إدريس بنزكري انخراطه في مسلسل المصالحة وهو يحاول إقناع الرفاق بالتنازل على مبدإ تحديد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة مقابل ضمان التزام الدولة بعدم العود.

تغيرت المجالس، وتغيرت الوجوه، وظل المنطق التبريري سيد الموقف، حجتهم أن العدالة الديمقراطية تتطلب زمنا . لا يبدو أنه قصير . بل الغريب أن إنتاج ملفات الانتهاكات لا يكاد يتوقف، ويبقى أبرزها ملف متهمي أحداث 16 ماي 2003 الأليمة، الذي تحول إلى "هولوكست" لا يسمح بنبشه أو مجرد الاقتراب منه، رغم الاعترافات الرسمية، وعلى أعلى مستوى أن معالجة الملف شابتها خروقات، فمتى ينصف ضحايا هذا الملف؟ وما السبيل لإعادة الاعتبار إليهم وجبر ما لحقهم من ضرر المعنوي منه أكبر من المادي؟ ثم لا يستحيي القوم وهم يتحدثون على إنجاز يسمونه "توسيع هامش الحرية"، وكأن الانتهاك للحقوق هو الأصل، وحيث إن السلطة تكرمت وتنازلت عن بعض من استبدادها وسمحت للعباد بقليل من الحرية، يجب تقبيل الأرض شكرا تطبيقا للطقوس والأعراف الاستبدادية. أليست . يا قوم . الحرية هي الأصل؟ أليست الحقوق مكفولة وسحبها أو تقييدها يكون بضوابط؟ ورحم الله الفاروق لقوله: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟!"

مغرب الأضداد:

ما أبعد الشعارات عن الواقع! ولأنك في المغرب فلا تستغرب، فقد اجتمعت يوم 8 ماي1990 الأضداد: محاكمة رأي لمصادرة اختيار سياسي وإعلان عن ترسيخ العدالة واحترام حقوق الانسان. فغير بعيد عن القصر الملكي بالرباط حيث كان الملك الراحل الحسن الثاني يعلن عن تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، كان قلب العاصمة يغص بآلاف أعضاء ومناصري جماعة العدل والإحسان، هبوا من كل ربوع المغرب ليساندوا أعضاء مجلس إرشاد الجماعة الذين اقتادهم السلطة للمحاكمة في محاولة يائسة لتطويع صوت معارض وتفتيت جماعة استعصت عن الترويض ورفضت دخول بيت الطاعة المخزني.

لقد ظلت الماكينة المخزنية تشتغل دون كلل أو ملل للنيل من كرامة الانسان، تتربص بالفضلاء والغيورين أفرادا وجماعات، تتوعدهم تخويفا وترويعا، حتى إذا أوشكت أن تطوّع الساحة السياسية انبرت جماعة العدل والإحسان لتشكل الاستثناء وتكسر حاجز الخوف وعيا منها أنه بدون التخلص من وهم الخوف الذي يراهن عليه الاستبداد، لن تتحرر الإرادات، ويتنفس الشعب نسائم الحرية والكرامة، فجاء يوم 8 ماي1990 ليدشن مرحلة جديدة من الاحتجاج السلمي في الساحة التي ستصبح قِبلة لأجيال من المظلومين المطالبين بحقوقهم وملايين الغاضبين من سوء تدبير العباد والبلاد أو الشاجبين لمواقف الخذلان لقضايا الأمة. من كان يتوقع أن اعتصامات العدل والإحسان يوم 8 ماي 1990 ستشكل صرخة الوجود وميلاد يقظة مجتمعية.

مساق وسياق:

هي إذن ذكرى بنكهتين: ذكرى تعيد طرح الشأن الحقوقي الذي يسعى النظام لتعويمه وتوجيهه عن مساره الحقيقي، وذلك بتضخيم الحقوق الفردية على حساب الحقوق الأساسية، من خلال تشجيع تنظيم مسيرات تندد بجرائم اعتداء على أشخاص . الطفلة وئام مثالا . وتأسيس إطارات جمعوية يتحكم فيها عن بعد تملأ دنيا المجتمع ضجيجا وتشغل الناس عن قضاياهم الحقيقية. وإلا من المستهدف بمثل هذا الاحتجاج المفبرك؟ ثم هل تسمح السلطات لفئات مختلفة من الشعب بالاحتجاج السلمي المؤطر، أم أنها ستعرقله إذا لم تنجح في منعه بدعوى تهديده للأمن العام؟

في الذكرى 23 لتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، ما حجم المكاسب الحقوقية؟ هل طوي ملف الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية للانسان؟ ما مصير ملف ضحايا 20 فبراير ومقتل كمال عمّاري تحديدا؟ ما موقف المجلس الوطني لحقوق الانسان من بيوت العدل والإحسان المشمعة؟ أم أن معايير المجلس وتصنيفه لا يعتبرها انتهاكا؟ أم تراه لم يتوصل بهذا الملف ولا يريد أن يسمع به أصلا، على اعتبار أنه لا يناقش إلا ما تعرضه عليه الجهة المؤسسة والراعية والممولة؟

ومن الموافقات الطريفة أن أوردت القناة الثانية في نشرتها اليوم . 9 ماي 2013 . وضعية أرملة من عاصمة المغرب العميق: جرادة، أرملة أو هي هكذا عمليا، اختطف زوجها خلال سنوات الجمر والرصاص . واللفظ لهيئة تحرير الأخبار . سنة 1973، ورغم ما أحدث من هيئات إنصاف ومصالحة لم تتوصل المسكينة وهي في عقدها الثامن بأي خبر عن زوجها ولا تعرف مصيره.

ذكرى تؤرخ لمسار جماعة اختارت منذ انطلاقتها السلمية والوضوح، وخاضت عباب الاستبداد تؤسس لمنهج تربوي في تأهيل الانسان وإعداده لينخرط في بناء صرح أمة نالت منها قرون العض والجبر وأحالتها جسما بلا روح وعددا غثائيا بلا وزن أو جدوى. منهاج تغيير أساسه إسلام وسطي معتدل، لا يُبَدّع ولا يُكفر، وفي ذات الحين لا يهادن الظلم ولاستبداد، إسلام يقرأ الواقع بأدوات قرآنية ويستشرف المستقبل بعيون نبوية. منهاج بشرى ورحمة وفتح وتمكين تترجمه مسيرة الجماعة مواقف وتدافعا مع قوى الظلم والاستبداد ويؤشر على صوابه اختياراتها وصمودها واستعصائها عن التدجين والترويض.

هي إذن 8 ماي 1990 واحدة، لكن بطعمين ودلالتين مختلفتين إلى درجة التناقض. " وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ". (يوسف:21) صدق الله العظيم.

Réconciliation. Le Maroc partage son expérience

F.M
Jeudi 9 Mai 2013 - 18:02

Le Maroc est invité à participer aux travaux de la conférence régionale sur la justice transitionnelle qui se tiendra, les 12 et 13 mai, au Caire en Egypte. Organisée par l'Organisation arabe des droits de l'homme, en partenariat avec le PNUD et le Centre des études en droits humains et démocratie, la conférence a pour thème « la justice transitionnelle : opportunités et défis ».

Le Maroc sera représenté à cette rencontre par Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH (Conseil national des droits de l'homme), qui présentera les réalisations du Maroc en matière de justice transitionnelle à travers, notamment, l'expérience de l'Instance Equité et Réconciliation.

Le Maroc est invité à s'exprimer sur cette expérience dans la mesure où il a été le premier pays de la région MENA à lancer un processus de réconciliation. Il est donc un bon exemple pour les pays qui ont vécu le Printemps arabe, comme la Tunisie ou l'Egypte, des pays juste sortis de grandes révolutions et dans lesquels le processus démocratique tarde à se mettre en place.

المغرب ينقل تجربة "هيأة الإنصاف والمصالحة" إلى دول الربيع العربي

انس العمري كود
الخميس 9 ماي 2013 - 15:35

يشارك المغرب، يومي 12 و13 ماي 2013، بالقاهرة في أشغال "المنتدى الإقليمي الأول حول العدالة الانتقالية: الفرص والتحديات" الذي تنظمه المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية بالمغرب.

وسيكون المغرب ممثلا بمحمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سيقدم تجربة المغرب في العدالة الانتقالية على اعتبار أن المغرب خاض أول تجربة في المجال بالمنطقة العربية، خصوصا أن العديد من دول "الربيع العربي" ترغب في خوض تجربة للعدالة الانتقالية من أجل بحث أفق بدء مسار للعدالة الانتقالية في بلدان "الربيع العربي"، والمساهمة في جهود إتمام الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية التي شهدت تغييرا باندلاع ثورات "الربيع العربي"، خاصة وأن مسارات العدالة الانتقالية في هذه الدول لا تزال متعثرة بأشكال متباينة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: مؤسسة أهدرت أموال الشعب بالباطل

منذ تأسيس *المجلس الوطني لحقوق الإنسان* و أموال الشعب توزع على مجموعة من ضحايا جرائم سنوات الرصاص التي إرتكبها مجموعة من الأشخاص يعدون على رؤوس الأصابع و يتكلف شعب بأكمله بما يسمى "جبر الضرر"، بحيث تم توزيع الملايير على مجموعة من الأشخاص و على رأسهم أعضاء هذا المجلس من أموال الشعب المغربي الذي لايزال يعيش معظمه تحت عتبة الفقر، بل أن *المجلس الوطني لحقوق الإنسان* أصبح يعتبر نفسه مؤسسة فوق القانون بحيث أدمج مجموعة من الأشخاص في الوظيفة العمومية دون مباراة، هذا وقد راجت أخبار حول توظيف بعض أعضائه لأقاربهم و تعويض بعض الأشخاص الذين لم يسبق لهم أن إعتقلو على خلفيات سياسية.

نيلسون مانضيلا الذي قضى أزيد من نصف عمره في السجن بسبب مواقفه، منحته دولة جنوب إفريقيا التي تعتبر أغنى دولة في إفريقيا مبلغا رمزيا قدر ب 4000دولار كجبر للضرر، و المغرب الذي يعاني من أزمات خانقة يعوض أشخاص بالملايين على قضائهم بضعة أشهر خلف القضبان، ومنهم من كان ولايزال عميلا لجبهة البوليساريو، فهل فكر المواطن في يوم من الأيام كم تلقى السادة بنزكري و اليازغي و الصبار وغيرهم من الشخصيات الوازنة من أموال الشعب كي يغفروا تجاوزات إرتكبت في حقهم من طرف عشرات الأشخاص لا يمثلون ولو حجم ذرة من أربعين مليون مغربي؟

إن أكبر تجاوز لحقوق الإنسان هو ما إرتكبه و لا يزال يرتكبه *المجلس الوطني لحقوق الإنسان* بتوزيعه لأموال الشعب بمنة و يسرة دون وجه حق، وبظغطه على الدولة من أجل توظيف بعض الأشخاص مباشرة في الوقت الذي تنهال هراوات رجال الأمن على أبناء الشعب المعطلين أمام البرلمان، وإن كانت للسيد الصبار الجرأة الكافية فليصرح بالمبلغ الحقيقي الذي تم توزيعه في إطار الإنصاف و المصالحة و ليفرج عن لائحة المستفيدين من خدمات *المجلس الوطني لحقوق الإنسان* و أسباب إعتقالهم كي نتأكد مما إذا كان جميع الأشخاص الذين تم تعويضهم معتقلين سياسيين، أم أن الأمر يتعلق بشراء ذمم البعض بأموالنا من جل إسكاتهم.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: مؤسسة أهدرت أموال الشعب بالباطل

منذ تأسيس *المجلس الوطني لحقوق الإنسان* و أموال الشعب توزع على مجموعة من ضحايا جرائم سنوات الرصاص التي إرتكبها مجموعة من الأشخاص يعدون على رؤوس الأصابع و يتكلف شعب بأكمله بما يسمى "جبر الضرر"، بحيث تم توزيع الملايير على مجموعة من الأشخاص و على رأسهم أعضاء هذا المجلس من أموال الشعب المغربي الذي لايزال يعيش معظمه تحت عتبة الفقر، بل أن *المجلس الوطني لحقوق الإنسان* أصبح يعتبر نفسه مؤسسة فوق القانون بحيث أدمج مجموعة من الأشخاص في الوظيفة العمومية دون مباراة، هذا وقد راجت أخبار حول توظيف بعض أعضائه لأقاربهم و تعويض بعض الأشخاص الذين لم يسبق لهم أن إعتقلو على خلفيات سياسية.

نيلسون مانضيلا الذي قضى أزيد من نصف عمره في السجن بسبب مواقفه، منحته دولة جنوب إفريقيا التي تعتبر أغنى دولة في إفريقيا مبلغا رمزيا قدر ب 4000دولار كجبر للضرر، و المغرب الذي يعاني من أزمات خانقة يعوض أشخاص بالملايين على قضائهم بضعة أشهر خلف القضبان، ومنهم من كان ولايزال عميلا لجبهة البوليساريو، فهل فكر المواطن في يوم من الأيام كم تلقى السادة بنزكري و اليازغي و الصبار وغيرهم من الشخصيات الوازنة من أموال الشعب كي يغفروا تجاوزات إرتكبت في حقهم من طرف عشرات الأشخاص لا يمثلون ولو حجم ذرة من أربعين مليون مغربي؟

إن أكبر تجاوز لحقوق الإنسان هو ما إرتكبه و لا يزال يرتكبه *المجلس الوطني لحقوق الإنسان* بتوزيعه لأموال الشعب يمنة و يسرة دون وجه حق، وبظغطه على الدولة من أجل توظيف بعض الأشخاص مباشرة في الوقت الذي تنهال هراوات رجال الأمن على أبناء الشعب المعطلين أمام البرلمان، وإن كانت للسيد الصبار الجرأة الكافية فليصرح بالمبلغ الحقيقي الذي تم توزيعه في إطار الإنصاف و المصالحة و ليفرج عن لائحة المستفيدين من خدمات *المجلس الوطني لحقوق الإنسان* و أسباب إعتقالهم كي نتأكد مما إذا كان جميع الأشخاص الذين تم تعويضهم معتقلين سياسيين، أم أن الأمر يتعلق بشراء ذمم البعض بأموالنا من جل إسكاتهم.

دعم اليزمي يؤيد إلغاء الفصل الـ288 من القانون الجنائي

أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعمه لمطالب الاتحاد المغربي للشغل بشأن إلغاء الفصل الـ288 من القانون الجنائي. وقال إدريس اليزمي، في رسالة وجهها إلى الميلودي موخاريق، أمين عام الاتحاد، «إن المجلس يحث ويشجع الحكومة والبرلمان على العمل على إلغاء الفصل الـ288 من مدونة القانون الجنائي».

وأعلن اليزمي أن «أي إعادة صياغة لهذا الجانب من النظام القانوني للحريات النقابية ينبغي أن يتم بالاستناد على الفصلين الـ8 والـ29 من الدستور». وينص الفصل الـ288 من القانون الجنائي على أنه: «يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين وبغرامة من 200 الى 5000 درهم أو إحدى هاتين العقوبتين من حمل على التوقف الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه أو حاول ذلك مستعملا الإيذاء أو العنف أو التهديد أو وسائل التدليس متى كان الغرض منه هو الإجبار على رفع الأجور أو خفضها أو الإضرار بحرية الصناعة أو العمل...».

الخبر

الدار البيضاء

71533

توقيع شراكة بين مركز حقوق الإنسان والأكاديمية الجهوية للتربية

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات، حفل توقيع اتفاقية شراكة وتعاون مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية وردیغة وذلك يوم الثلاثاء الماضي.

وتهدف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان من خلال هذه الشراكة مع أكاديمية الشاوية وردیغة إلى النهوض بحقوق الإنسان وإثراء ثقافتها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين، وكذا الانفتاح والتواصل مع مختلف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان بالجهة.

ويأتي هذا الحفل تتويجا لمجموعة من اللقاءات التحضيرية التي قامت بها اللجنة الجهوية مع مسؤولي الأكاديمية وبعض النيابات التابعة لها، للتباحث حول إمكانيات التعاون والتنسيق في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها، وذلك عن طريق وضع وإعداد برنامج مشترك بتنسيق مع الشركاء في مجال أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة.

ادارة سجن سلا 1 تنتظر وفات معتقل سياسي صحراوي اخر...

ابراهيم المحجوبينشر في صحراء بريس يوم 10 - 05 - 2013

لايزال معتقلي مجموعة "كديم ايزيك" يعانون من امعان ادارة سجن سلا 1 في ادلالهم وحرمانهم من ابسط حقوق المعتقل السياسي المنصوص عليها في المعاهدات والمواتيق الدولية التي وقع المغرب على احترامها.
سياسة التعذيب التي تؤكد لجنة عائلات المعتقلين السياسيين الصحراويين-مجموعة كديم ايزيك- تعرض المعتقلين لها بصفة دورية نتج عنها مجموعة من الامراض الخطيرة ووضع صحي مزري بات يهدد بسقوط ضحايا اخرين في صفوف المعتقلين السياسين الصحراويين مثل حالة المعتقل السياسي الصحراوي عضو لجنة الحوار المنتدبة عن مخيم أكديم إزيك "العرابي البكاي" المحكوم ب25 سنة سجنا نافذة حيث تعرض لحالة إغماء مساء يوم الإربعاء 8 ماي 2013 داخل زنزانته ظل على الحال ما يقارب ساعة ليتم بعدها تقديم له الإسعافات الأولية وحقنه ثم نقل صباح اليوم الموالي إلى المصحة السجنية تم إجراء له الفحوصات .وأكدت له الممرضة أن حالة الإغماء مجرد تمثيل وأنه يعاني فقط من مرض بالأسنان و وجود وعي داخل إحدى الأسنان الخلفية...!!!
جدير المعتقل "العرابي البكاي" يعاني من كسر على مستوى أصابع القدم اليمنى وسبق أن نقل إلى مستشفى السويسي بالعاصمة الرباط عدة مرات وتجبيس قدمه ثلاث مرات متتالية وحرمانه من طرف الإدارة استعمال الحقن المسكنة للآلام لما يزيد عن 3 أسابيع...
ورغم وعود الادارة التي قطعتها على نفسها خلال اجتماعها مع مجموعة "كديم ايزيك" بحضور ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية العامة لإدارة السجون الا ان الوضع بقي على ماهو عليه.. فهل تنتظر السلطات المغربية بهده المعاملة حدوث وفايات جديدة في صفوف المعتقلين الصحراويين على غرار سجن ايت ملول والدي توفي فيه احد الصحراويين نتيجة تدهور وضعه الصحي في غياب التطبيب كأبسط الحقوق الانسانية ؟؟؟

الصبار ينقل تجربة المغرب في العدالة الانتقالية لبلدان الربيع العربي

الكاتب : watan24بتاريخ : 09-05-2013 19:53:55
ADSENSE
الوطن24: يشارك الأمين العام لمجلس الوطني لحقوق الانسان محمد الصبار، في أشغال "المنتدى الإقليمي الأول حول العدالة الانتقالية: الفرص والتحديات"، الذي تنظمه المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية بالمغرب، بالعاصمة المصرية القاهرة
ويعد هذا المنتدى الإقليمي، الذي يهدف بحث أفق بدء مسار للعدالة الانتقالية في بلدان الربيع العربي، مقدمةً لسلسة من المنتديات التي تتطلع المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى تنظيمها على مدار العامين المقبلين، "للمساهمة في جهود إتمام الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية التي شهدت تغييرا باندلا ع ثورات الربيع العربي، خاصة وأن مسارات العدالة الانتقالية في هذه الدول لا تزال متعثرة بأشكال متباينة

الصبار ينقل تجربة المغرب في العدالة الانتقالية لبلدان الربيع العربي

الكاتب : watan24بتاريخ : 09-05-2013 19:53:55
ADSENSE
الوطن24: يشارك الأمين العام لمجلس الوطني لحقوق الانسان محمد الصبار، في أشغال "المنتدى الإقليمي الأول حول العدالة الانتقالية: الفرص والتحديات"، الذي تنظمه المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية بالمغرب، بالعاصمة المصرية القاهرة
ويعد هذا المنتدى الإقليمي، الذي يهدف بحث أفق بدء مسار للعدالة الانتقالية في بلدان الربيع العربي، مقدمةً لسلسة من المنتديات التي تتطلع المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى تنظيمها على مدار العامين المقبلين، "للمساهمة في جهود إتمام الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية التي شهدت تغييرا باندلا ع ثورات الربيع العربي، خاصة وأن مسارات العدالة الانتقالية في هذه الدول لا تزال متعثرة بأشكال متباينة

إضراب معتقلي عشرين فبراير بالمغرب عن الطعام يصل يومه الستين

يعيش عشرات المعتقلين السياسيين بالمغرب، وتحديدا من شارك منهم في حراك عشرين فبراير الشبابي، أوضاعا صحية صعبة، بعد أن تجاوز إضرابهم المفتوح عن الطعام يومه الستين.

Tags: حركة عشرين فبراير, المغرب

AFP 2013. ABDELHAK SENNA16:53 | 2013 / 05 / 09

الرباط ـ زكرياء بوهلال

بالمقابل تتواصل فعاليات الحملة الدولية للمطالبة بإطلاق سراح معتقلي عشرين فبراير؛ حيث نظمت وقفات احتجاجية وحملات لجمع التوقيعات المساندة ، كان أبرزها تلك التي عرفتها مدن الرباط والبيضاء وبروكسل وباريس.

وأكدت وداد ملحاف الناشطة البارزة في حركة عشرين فبراير في تصريح لمراسل "أنباء موسكو"، أن الوضع الصحي لبعض المعتقلين الشباب غاية في الخطورة، بعد قضاء أسابيع من الإضراب عن الطعام، حيث قالت " لقد فقدوا فيها أكثر من 20 كيلوغراما من وزنهم وتدخلت السلطات بنقلهم للمستشفى لمحاولة إنقاذ أرواحهم"، قبل أن تؤكد استغرابها من أن يسجن من يطالب بالتغيير السلمي بينما يبقى ناهبو المال العام والمتورطون في ملفات الفساد والمسئولون عن انتهاكات حقوق الإنسان بدون محاكمة أو محاسبة.

من جهته صرح المعتقل السياسي السابق، سمير برادلي، والذي كان قد اعتقل على خلفية مشاركته في مظاهرة لحركة عشرين فبراير بالدار البيضاء، أن سبب إطلاقه للحملة هو رغبته في تعريف الرأي العام بمعاناة المعتقلين السياسيين الشباب في السجون، وصرح مطلق المبادرة لمراسل موقع "أنباء موسكو" بقوله: "لقد أطلقت الدعوة للمبادرة لأنني أعتقد أن معظم المعتقلين منسيون فعليا، فالإعلام صامت أو يكاد، بينما تستمر معاناتهم في السجون فقط لأنهم عبروا عن رأيهم تجاه سياسات هذه البلاد الفاشلة. وبذلت جهدي لإطلاق الحملة لأنني كنت في نفس موقعهم في السجن بعد أن تم اختطافي ومحاكمتي عبر محضر مفبرك بالكامل، وتعرضت للتعذيب".

هذا وكانت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان قد وجهت رسالة وصفتها بالمستعجلة، إلى رئاسة الحكومة، تحمل رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران مسؤولية سلامة المعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام في سجون تازة وتولال2 وعين قادوس، وتطالبه بالتدخل العاجل من أجل إنقاذ حياتهم، وفتح تحقيق عاجل بشأن ما تعرض ويتعرض له هؤلاء المعتقلون جراء ماسماه بيان الجمعية بالممارسات التي تشكل انتهاكا صريحا لكل العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وشرح عضو المجلس التنفيذي للجمعية يوسف الريسوني لمراسل "أنباء موسكو": "الأخبار الواردة عبر عوائل المعتقلين مقلقة، خصوصا مع منع السلطات الوصية الحقوقيين من زيارتهم، وعلى الرغم من تطمينات المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تصف حالاتهم بالمستقرة، بعد نقلهم للمستشفيات للإسعاف، إلا أن الإضراب المتواصل في حالة عدم الوفاة يؤدي إلى عاهات قد تكون مستديمة".

يشار إلى أن حركة عشرين فبراير في باريس، قد أطلقت موقعا على الإنترنت، يتضمن بيانات مفصلة عن المعتقلين السياسيين في المغرب، سمته "فري كلشي" أو "حرروا الجميع"، يحتوي بيانات مفصلة عن المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا بعد الحراك السياسي المغربي المطالب بالديمقراطية.

القوات العمومية تعنف المعطلين امام المجلس الوطني لحقوق الانسان

الرباط : سارة المتوكل

أفادت مصادر مطلعة ل "شبكة رصد الاخبارية " من مجلس التنسيق الميداني للأطر العليا المعطلة أن قوات الأمن قامتأمس الأربعاء (8 ماي2013) الجاري برشق المعطلين بالحجارة أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان،ى حيث كان ينوون استقبال محمود الهواس الذي احترق جسده السنة الماضية إلى جانب الراحل عبد الوهاب زيدون الذي توفي هو الآخر في نفس الحادث.

و أضافت نفس المصادر أن تنسيقيات حاملي الشهادات المعطلة سبق أن قرروا استقبال محمود الهواس بساحة البريد قرب البرلمان، و بعد منع قوات الأمن للمعطلين من التجمع، توجهوا إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حاملين ورود الاستقبال ليجدوا أمامهم عناصر أمنية كانت بانتظارهم هناك.

و بعد كرّ و فر بين المعطلين و أفراد قوات الأمن تمكنت الأخيرة من تفريق المحتجين، مخلفة سقوط العديد من الجرحى و المعتقلين

تأسيس "تكتل ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"

تاريخ النشر : 2013/05/09 | مصنفة في أخبار وطنية |

أعلن عن تأسيس تكتل لجميع فئات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على المستوى الوطني ، يحمل إسم " ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتبطة بالقمع السياسي "، وذلك من طرف مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المجتمعين بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط يوم 05 ماي 2013 ، حسب بلاغ توصل بنسخة منه موقع سوس أنفو.

وتأتي هذه الخطوة بعد تدارس ما ألت إليه ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ذات الصلة بجبر الضرر الفردي ، و بعد الوقوف على التراجع من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في معالجة ملفاتنا بما يستجيب لمطالبنا المشروعة ، و اعتبارا لكون ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كل لا يتجزأ بالرغم من تنوع فئاته.

تأسيس "تكتل ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"

أعلن عن تأسيس تكتل لجميع فئات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على المستوى الوطني ، يحمل إسم " ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتبطة بالقمع السياسي "، وذلك من طرف مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المجتمعين بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط يوم 05 ماي 2013 ، حسب بلاغ توصل بنسخة منه موقع سوس أنفو.

وتأتي هذه الخطوة بعد تدارس ما ألت إليه ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ذات الصلة بجبر الضرر الفردي ، و بعد الوقوف على التراجع من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في معالجة ملفاتنا بما يستجيب لمطالبنا المشروعة ، و اعتبارا لكون ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كل لا يتجزأ بالرغم من تنوع فئاته.

8ماي أو مغرب الأضداد

22:52:00 09/05/2013المصطفى سنكي
لتسويق الوهم تاريخ

"لا أريد أن أكيفكم"، عبارة/مَعلمة في خطاب الملك الراحل الحسن الثاني يوم 8 ماي 1990، وهو يعلن عن تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، بعد أن حصر محددات معتقل الرأي، حيث اعتبر أن الذي لا "يعتنق" الملكية نظاما سياسيا، والإسلام دينا، والوحدة الترابية لا يصنف معتقلا سياسيا. مجلس استشاري جاء تأسيسه في سياق ضغط الهيئات الحقوقية الدولية من جهة، وفي سياق تنامي الوعي المجتمعي من جهة ثانية؛ تأسيس سعى النظام من خلاله لتزيين صورته في الخارج وتأكيد مركزيته في المشهد السياسي باحتكار المبادرات.
أما على المستوى العملي، فالمجلس المحدث بمقتضى الظهير رقم 1.90.12 الصادر في 24 من رمضان1410هـ الموافق لـ: 20 أبريل 1990م، يشتغل تحت إمرة الملك مباشرة، يعين أعضاءه، يصادق على جدول أعماله. عوامل تطرح وبقوة سؤال الجدوى والاستقلالية. بمعنى أدق، ما الجهة أو الجهات المطلوب مراقبة مدى احترامها لحقوق الانسان؟ ما الجهة أو الجهات التي تخرق أو يمكن أن تخرق حقوق العباد؟ وإذا كانت السلطة ومؤسسات الدولة عموما هي التي يشار لها بالاتهام، فهل يستقيم أن تنصب نفسها خصما وحكما؟ وما المنتظر من هيئة نظامية المنشإ والتكوين والاشتغال؟ لذلك، لا يعدو قرار تأسيس المجلس أن يكون التفافا على الشأن الحقوقي ليقفز النظام بطبيعته التنفيذية ورهن مؤسسات الدولة لتعليماته من موقع المتهم المباشر بانتهاك حقوق الانسان وتسخير أجهزة الدولة قضاء وإعلاما لتصفية حساباته مع المعارضين السياسيين إلى موقع المنافح عن حقوق الانسان والساهر عن احترامها؟ وما أبلغ قول أبي الطيب المتنبي: "فيك الخصام وأنت الخصم والحكم".
وسيرا على نفس النهج الاحتوائي، تم تحديث المجلس سنة 2001، انسجاما مع شعار "المفهوم الجديد للسلطة" دون تغيير جوهري في اختصاصاته، ليضطلع .كما كان سنة 1990 . بوظيفته التبريرية لما تقترفه الماكينة المخزنية من انتهاك لحقوق الانسان سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية. وهو ذات النهج أو الوظيفة التي يمارسها المجلس الذي تم "تطويره" بما ينسجم ومتغيرات الربيع العربي واختير له "المجلس الوطني لحقوق الانسان" اسما، وظل يشتغل بنفس السقف والمقصد، حيث سُجل غيابه أو تغييبه في أكثر اللحظات سخونة: ملف ضحايا 20 فبراير نموذجا.
مجلس لم يقوَ منذ 23 سنة من التأسيس على وضع حد لانتهاك حقوق الانسان، ولم يفِ بما برر به الراحل إدريس بنزكري انخراطه في مسلسل المصالحة وهو يحاول إقناع الرفاق بالتنازل على مبدإ تحديد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة مقابل ضمان التزام الدولة بعدم العود.
تغيرت المجالس، وتغيرت الوجوه، وظل المنطق التبريري سيد الموقف، حجتهم أن العدالة الديمقراطية تتطلب زمنا . لا يبدو أنه قصير . بل الغريب أن إنتاج ملفات الانتهاكات لا يكاد يتوقف، ويبقى أبرزها ملف متهمي أحداث 16 ماي 2003 الأليمة، الذي تحول إلى "هولوكست" لا يسمح بنبشه أو مجرد الاقتراب منه، رغم الاعترافات الرسمية، وعلى أعلى مستوى أن معالجة الملف شابتها خروقات، فمتى ينصف ضحايا هذا الملف؟ وما السبيل لإعادة الاعتبار إليهم وجبر ما لحقهم من ضرر المعنوي منه أكبر من المادي؟ ثم لا يستحيي القوم وهم يتحدثون على إنجاز يسمونه "توسيع هامش الحرية"، وكأن الانتهاك للحقوق هو الأصل، وحيث إن السلطة تكرمت وتنازلت عن بعض من استبدادها وسمحت للعباد بقليل من الحرية، يجب تقبيل الأرض شكرا تطبيقا للطقوس والأعراف الاستبدادية. أليست . يا قوم . الحرية هي الأصل؟ أليست الحقوق مكفولة وسحبها أو تقييدها يكون بضوابط؟ ورحم الله الفاروق لقوله: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ؟ ! "

مغرب الأضداد:

ما أبعد الشعارات عن الواقع ! ولأنك في المغرب فلا تستغرب، فقد اجتمعت يوم 8 ماي1990 الأضداد: محاكمة رأي لمصادرة اختيار سياسي وإعلان عن ترسيخ العدالة واحترام حقوق الانسان. فغير بعيد عن القصر الملكي بالرباط حيث كان الملك الراحل الحسن الثاني يعلن عن تأسيس

المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، كان قلب العاصمة يغص بآلاف أعضاء ومناصري جماعة العدل والإحسان، هبوا من كل ربوع المغرب ليساندوا أعضاء مجلس إرشاد الجماعة الذين اقتادهم السلطة للمحاكمة في محاولة يائسة لتطويع صوت معارض وتفتيت جماعة استعصت عن الترويض ورفضت دخول بيت الطاعة المخزني.

لقد ظلت الماكينة المخزنية تشتغل دون كلل أو ملل للنيل من كرامة الانسان، تتربص بالفضلاء والغيورين أفرادا وجماعات، تتوعدهم تخويفا وترويعا، حتى إذا أوشكت أن تطوّع الساحة السياسية انبرت جماعة العدل والإحسان لتشكل الاستثناء وتكسر حاجز الخوف وعيا منها أنه بدون التخلص من وهم الخوف الذي يراهن عليه الاستبداد، لن تتحرر الإرادات، ويتنفس الشعب نسائم الحرية والكرامة، فجاء يوم 8 ماي1990 ليدشن مرحلة جديدة من الاحتجاج السلمي في الساحة التي ستصبح قِبلة لأجيال من المظلومين المطالبين بحقوقهم وملايين الغاضبين من سوء تدبير العباد والبلاد أو الشاجبين لمواقف الخذلان لقضايا الأمة. من كان يتوقع أن اعتصامات العدل والإحسان يوم 8 ماي 1990 ستشكل صرخة الوجود وميلاد يقظة مجتمعية.

مساق وسياق:

هي إذن ذكرى بنكهتين: ذكرى تعيد طرح الشأن الحقوقي الذي يسعى النظام لتعويمه وتوجيهه عن مساره الحقيقي، وذلك بتضخيم الحقوق الفردية على حساب الحقوق الأساسية، من خلال تشجيع تنظيم مسيرات تندد بجرائم اعتداء على أشخاص . الطفلة وئام مثالا . وتأسيس إطارات جمعوية يتحكم فيها عن بعد تملأ دنيا المجتمع ضجيجا وتشغل الناس عن قضاياهم الحقيقية. وإلا من المستهدف بمثل هذا الاحتجاج المفبرك؟ ثم هل تسمح السلطات لفئات مختلفة من الشعب بالاحتجاج السلمي المؤطر، أم أنها ستعرقله إذا لم تنجح في منعه بدعوى تهديده للأمن العام؟

في الذكرى 23 لتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، ما حجم المكاسب الحقوقية؟ هل طوي ملف الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية للانسان؟ ما مصير ملف ضحايا 20 فبراير ومقتل كمال عمّاري تحديدا؟ ما موقف المجلس الوطني لحقوق الانسان من بيوت العدل والإحسان المشمعة؟ أم أن معايير المجلس وتصنيفه لا يعتبرها انتهاكا؟ أم تراه لم يتوصل بهذا الملف ولا يريد أن يسمع به أصلا، على اعتبار أنه لا يناقش إلا ما تعرضه عليه الجهة المؤسسة والراعية والممولة؟

ومن الموافقات الطريفة أن أوردت القناة الثانية في نشرتها اليوم . 9 ماي 2013 . وضعية أرملة من عاصمة المغرب العميق: جرادة، أرملة أو هي هكذا عمليا، اختطف زوجها خلال سنوات الجمر والرصاص . واللفظ لهيئة تحرير الأخبار . سنة 1973، ورغم ما أحدث من هيئات إنصاف ومصالحة لم تتوصل المسكينة وهي في عقدها الثامن بأي خبر عن زوجها ولا تعرف مصيره.

ذكرى تؤرخ لمسار جماعة اختارت منذ انطلاقتها السلمية والوضوح، وخاضت عباب الاستبداد تؤسس لمنهج تربوي في تأهيل الانسان وإعداده لينخرط في بناء صرح أمة نالت منها قرون العض والجبر وأحالتها جسما بلا روح وعددا غثائيا بلا وزن أو جدوى. منهاج تغيير أساسه إسلام وسطي معتدل، لا يُبَدّع ولا يُكفر، وفي ذات الحين لا يهادن الظلم ولاستبداد، إسلام يقرأ الواقع بأدوات قرآنية ويستشرف المستقبل بعيون نبوية. منهاج بشرى ورحمة وفتح وتمكين تترجمه مسيرة الجماعة مواقف وتدافعا مع قوى الظلم والاستبداد ويؤشر على صوابه اختياراتها وصمودها واستعصائها عن التدجين والترويض.

هي إذن 8 ماي 1990 واحدة، لكن بطعمين ودلالتين مختلفتين إلى درجة التناقض. " وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ". (يوسف:21) صدق الله العظيم.

AL BAYANE

Promotion des droits humains dans la sphère de l'entreprise

Le CNDH présente à Genève l'expérience marocaine

11675/13

Le Conseil national des droits de l'Homme (INDH) a présenté, mercredi à Genève, son expérience de promotion et de protection des droits humains dans la sphère de l'entreprise, en marge de la 26ème session du Comité international de coordination (CIC) des INDH.

Le CNDH, doté de prérogatives élargies, a inscrit la question des droits de l'Homme et de l'entreprise dans son programme d'action, conformément au mandat défini dans le Dahir portant sa création (mars 2011), a souligné la directrice exécutive de la Commission des droits de l'Homme Casablanca-Settat, Mme Nabila Tbeur. Elle s'exprimait au cours d'une réunion tenue à l'occasion de la 26ème session du CIC (6-8 mai), organisée par le Réseau des INDH africaines.

Mme Tbeur a, à cet égard, rappelé les actions mises en œuvre pour promouvoir la responsabilité de l'entreprise en la matière et préciser le rôle de l'institution nationale chargée de la protection des droits humains dans ce domaine.

Le processus de réflexion sur la responsabilité des entreprises, a-t-elle précisé, a été initié dès février 2008 à travers un séminaire international organisé avec l'appui de l'Association francophone des Commissions nationales des droits de l'Homme (AFCNDH) et l'Organisation internationale de la francophonie (OIF).

Dans la continuité de ces actions et s'inspirant du référentiel des Nations unies sur les entreprises et droits humains, adoptés le 26 juin 2011, le conseil a décidé d'élargir le débat aux questions de protection et de respect des droits humains dans la sphère de l'entreprise publique et privée, a poursuivi la directrice.

C'est ainsi qu'il s'est associé à la CGEM pour organiser, en février 2013, un séminaire national sur le thème «droits de l'Homme et entreprises au Maroc», qui a vu la participation de toutes les parties prenantes publiques et privées, de la société civile et des représentants d'institutions de l'ONU.

Dans ce contexte, a relevé Mme Tbeur, le CNDH «a veillé à instaurer un espace positif et constructif de dialogue s'appuyant sur une approche multipartite où les parties prenantes ont été impliquées avant, pendant et après le séminaire».

Les travaux de cet évènement ont permis d'examiner trois principes de base, protection, recours et respect, et de développer les thèmes liés aux fondements normatifs des droits de l'Homme au sein de l'entreprise, particulièrement les principes directeurs des Nations unies adoptés en 2011.

Cette rencontre, a-t-elle indiqué, a offert aux parties prenantes la possibilité d'identifier des axes de coopération dans la perspective d'élaborer un plan d'action concerté, en adéquation avec les standards internationaux et les bonnes pratiques nationales.

A ce propos, la directrice exécutive de la Commission des droits de l'Homme Casablanca-Settat a évoqué les pistes définies par le CNDH pour une meilleure action de promotion des droits en entreprise. Il s'agit entre autres de coopérer avec les mécanismes internationaux concernés, d'échanger sur les bonnes pratiques entre les réseaux des INDH, de développer la formation aux droits de l'Homme dans l'université et d'intégrer les questions y afférentes dans les stratégies de management des entreprises.

La délégation marocaine à cette session est composée notamment de MM. Albert Sasson, conseiller à la présidence du conseil, Hamid Benhaddou, chargé du département des relations extérieures au CNDH et de Ghizlane Kabbaj, directrice exécutive de la Commission des droits de l'Homme de Tanger.

Session de formation au profit des cadres de la délégation générale pénitentiaire

Pour le respect de la loi, des droits de l'Homme et de la dignité du détenu

6870/4

"La protection des droits de l'Homme en matière de traitement des détenus en situation de précarité" est le thème d'une session de formation qui a débuté, mardi à Rabat, au profit de cadres de la délégation générale de l'Administration pénitentiaire, dans le cadre du partenariat entre la délégation, la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus et l'Organisation internationale pour la réforme pénale (OIRP).

Cette session de trois jours revêt un caractère bien particulier, dans la mesure où elle est destinée à des catégories précaires dans les établissements pénitentiaires, englobant les femmes, les enfants et les personnes à besoins spécifiques, a souligné à cette occasion le délégué général de l'Administration pénitentiaire et de la réinsertion, Hafid Benhachem, notant que cette formation est un complément des connaissances enseignées à l'Institut de formation d'Ifrane, relevant de la Délégation.

Les responsables de la gestion des établissements pénitentiaires sont appelés, insiste M. Benhachem, à s'impliquer dans la politique pénitentiaire de la délégation, qui est fondée sur le respect de la loi, des droits de l'Homme et de la dignité du détenu, en particulier les catégories en situation de précarité, réitérant l'engagement de son institution à mettre en œuvre l'ensemble des recommandations contenues dans le rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur la situation des prisons.

Pour sa part, Mohamed Lididi, de la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus, a salué l'organisation de pareille formation qui s'inscrit, selon lui, dans le cadre de l'ouverture et de l'action menée par la délégation dans tout ce qui a trait aux droits humains et à la qualification et la réinsertion des détenus au sein de la société.

Il convient dans ce sens, poursuit-il, d'accompagner l'évolution des règles de référence dans le traitement du détenu et la loi régissant la détention, considérant que cette session est de nature à contribuer au développement des capacités et des connaissances des bénéficiaires dans le domaine des droits des prisonniers.

Pour Mahjoub El Hiba, délégué interministériel aux droits de l'Homme, cette rencontre s'insère dans un contexte général de promotion d'une politique pénitentiaire moderne mobilisant des moyens matériels, logistiques et humains et réunissant les conditions propices à l'élaboration d'une législation moderne en la matière, notant que l'actuelle loi est, dans sa globalité, conforme aux normes internationales du traitement des détenus, même si elle requiert un débat à la lumière du nouveau contexte national.

Il a tenu à signaler la dynamique enregistrée dans le Royaume en ce qui concerne l'interaction de la délégation envers les rapports publiés par les mécanismes nationaux des droits de l'homme, surtout ceux émanant du CNDH, saluant les efforts de la délégation en matière de renforcement de la politique pénitentiaire, la révision de la carte des prisons et la construction de prisons répondant aux normes internationales.

Dans une allocution au nom du président du CNDH, Mme Jamila Siouri a souligné que cette initiative traduit "l'interaction positive et sérieuse" de l'Administration pénitentiaire avec les recommandations du rapport du CNDH, notamment en ce qui concerne l'instauration d'un équilibre entre l'approche sécuritaire et celle des droits de l'Homme et le respect de la dignité du détenu.

De son côté, Azzeddine Belmahi, coordonnateur de la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus, a souligné que la formation permettra aux fonctionnaires des prisons de s'approprier les mécanismes nécessaires à la mise en place de l'approche de la qualification et de la réinsertion des détenus.

Enfin, El Haitam Chabli, de l'OIRP, a indiqué que son organisation, qui est présente dans 123 pays, travaille étroitement avec les pays et gouvernements qui sont animés d'une volonté politique de réforme de leurs systèmes de sanctions, comme il a pu le constater chez les organisations de la société civile au Maroc, qui connaissent, selon lui, un changement positif et montre une volonté à s'inscrire dans le processus de réforme.